اولمرت يعتمد على زعيم امريكي أضحى ناخبوه أنفسهم يُشككون في رجاحة عقله السياسي

على اسرائيل أن تستجيب لنداء فتح وحماس المنطلق من السجون لاستغلال آخر فرصة للتسوية النهائية

■ نوصي ايهود اولمرت بأن يأخذ معه الى واشنطن وهو في طريقه الى لقاء الرئيس الامريكي، كتاب يوسف حاييم بروشالمي «موسى فرويد» بترجمة دان دائور. رئيس الوزراء سيكتشف هناك أن سيجموند فرويد الذي يحتفلون الآن بمرور 150 عاما على ميلاده، كان قد كتب لارنولد تسفيغ القاطن في يهدف في السياق الى الحفاظ على فلسطين بأن هذا المكان «لم يتمخض أبدا عن شيء باستثناء الجنون المقدس والمحاولات التي تراهن بالتغلب على العالم الخارجي المنظور من خلال العالم الداخلي القائم على الأمنيات». هذا التحليل النفسي ـ السياسي كان قد كُتب في أيار (مايو) 1932، وهو ما زال ملائما ايضا في ايام عام 2006 الحالي.

رئيس الوزراء يسعى مثل سلفه الى التغلب على صراع منظور من خلال أمنية تتطلع للحصول على دعم العالم الخارجي من خلال خطوة مقامرة تؤجل حل الصراع العنيف الدائر. اولمرت يعتمد في ذلك على زعيم امريكي أضحى ناخبوه أنفسهم يُشككون في رجاحة عقله السياسي خصوصا بالنسبة للشرق الاوسط. هذا بوش نفسه الذي فرض الانتخابات على الفلسطينيين فأسقط الحكومة بيد حماس، والذي يقوم بفرض الحصار عليهم الآن بأمل يائس لاجبارهم على إسقاط حماس.

حتى ممثلو اوروبا الخانعون في الرباعية الدولية أعلنوا تمردهم على أعوان بوش. هم عارضوا مواصلة الحصار القاسي على المناطق وصدوا اول محاولة امريكية لاعفاء اسرائيل من التفاوض من اجل إفساح المجال أمامها لفرض الحقائق على الارض. ولكن عندما تكون انتخابات الكونغرس على الأبواب، يُجيد اللوبي اليهودي المسيحي الاصابة. الضيوف الاسرائيليون الذين زاروا واشنطن في هذه الايام فوجئوا من شدة الخوف في ادارة بوش من كل مبادرة لدفع المفاوضات حول التسوية الدائمة بين اولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

حاييم رامون الذي يلعب دورا مركزيا في قضية «الانطواء» يعرف منذ زمن أن الاحزاب الاصولية الحليفة في الحكومة ستؤيد خطة رئيس الوزراء بعد «التأكد من عدم وجود شريك للمفاوضات في الطرف الآخر». في البداية وعدنا بأن نقف على الحدود التي ستشير الى الحدود الدائمة حتى أواخر 2008. كما قام اولمرت بالاضافة الى ذلك بتشكيل «طاقم انطواء»، ولم يكلف نفسه عناء تشكيل طاقم تفاوضي حتى. من سمع بمريض يقوم بدعوة اصدقائه لجنازته من قبل أن يدخل الى غرفة العمليات؟ اولمرت الذي حث أبو مازن في «خطاب الفوز» الذي ألقاه، بأن يتوصل معه الى تسوية دائمة، يكتفي الآن «بحدود قابلة للحماية».

ومن الذي سيحدد موقع تلك الحدود «القابلة للحماية»، وإن كانت مثلا ستشمل مدينة اريئيل التي تبعد 25 كيلومترا عن الخط الاخضر؟ اسرائيل والولايات المتحدة بالطبع.

رئيس حزب العمل، عمير بيرتس، تجرأ على قول شيء ما حول الحاجة لاجراء مفاوضات مع أبو مازن، فقال ديوان رئيس الوزراء للصحافة بأن وزير الدفاع يحلم أحلام اليقظة. بيرتس شعر بالاهانة فقام اولمرت بتقويم الموقف وعادت قافلة الفولفو الى مسارها الاعتيادي. وفي نفس الوقت تقريبا تقترب فتح وحماس من صياغة خط سياسي موحد. قادة السجناء، وهم مجموعة يصعب التقليل من أهميتها، وعلى رأسهم مروان البرغوثي من فتح وعبد الخالق النتشة من حماس، وقعوا على وثيقة تضع الخطوط الأساسية لتفاهم استراتيجي بين المنظمات الرئيسة. الوثيقة تفوض أبو مازن باجراء مفاوضات مع اسرائيل الى أن يتم التوصل الى الاتفاق، ومن ثم طرحه على المجلس الوطني في م.ت.ف أو على الاستفتاء الشعبي.

أمامكم الآن ذلك «الطير منتوف الريش» الذي حدثونا عنه سابقا، وهو يتشبث بالخيار السياسي بكل قوته ويحصل على موافقة السجين المؤبد مروان البرغوثي الذي لا يختلف اثنان على قوته. نفس «كومة القش» التي انتزعت من حماس موافقة على وقف العمليات، تحصل من سجناء حماس على وثيقة تعطي فرصة وربما كانت الأخيرة، لحل الدولتين. اذا أدارت اسرائيل عيونها جانبا كما تصرفت غداة بيان الجامعة العربية الهام في بيروت، فسنشتاق في قادم الايام الى اسماعيل هنية. اذا أصررنا على ضم أمنية «أخذ مصيرنا بأيدينا» الى مجموعة العقائد الجنونية المقدسة التي نتشبث بها، وواصلنا الاحتلال، فليس من حقنا أن نستغرب من قيام المحتلين بأخذ مصيرنا بأيديهم.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/5/15

اسماعيل هنية دبلوماسي حاذق وحل معضلة الرواتب سيكون محكا هاما له

■ رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية يظهر في الاسابيع الاخيرة باعتباره ابرز شخصية في قيادة حماس.

رفاقه خالد مشعل رئيس المكتب السياسي المقيم في دمشق ومحمود الزهار وزير الخارجية يتفوهان بتصريحات حماسية بين الحين والاخر ـ أما هو فيتحدث بلغة رصينة ودبلوماسية. هو لا يهاجم خصوم حماس وربما ينجح عما قريب في بلورة شراكة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي توجه الى الخارج في جولة جديدة بالامس.

في يوم الجمعة الماضي افتتح اسماعيل هنية في غزة «المؤتمر الفكري ـ السياسي للدفاع عن حق العودة» والامور التي صرح بها هناك تشير الى شخصيته وطبعه. تحدث عن امور وعكسها في كل المسائل التي تطرق اليها تقريبا.

على سبيل المثال، قال ان الوثيقة التي صاغها مروان البرغوثي ورفاقه في السجن من الفصائل الاخرى «هامة ستكون مفيدة لنا في الحوار الوطني وهي بحاجة الى دراسة اضافية معمقة». في المقابل سخر من الوثيقة: «المبادرة لصياغة هذه الوثيقة خرجت من سجن واحد وهو تلموند وليس من كل السجون».

محمود الزهار الذي تحدث بعده تبنى اسلوبه في هذه الحالة. «السجناء هم اشخاص موهوبون جدا ونحن نعتز بهم الا ان المعلومات التي يحددون موقفهم بناء عليها جزئية بسبب ظروف السجن».

هنية يحترم منظمة التحرير الفلسطينية جدا: «منظمة التحرير الفلسطينية هي وطننا»، ولكنه يردف على الفور: «الحكومة الفلسطينية ستعمل على احداث تغييرات على منظمة التحرير الفلسطينية خلال جولات الحوار الوطني (التي ستفتتح في هذا الاسبوع». حماس حسب رأيه تريد توسيع منظمة التحرير الفلسطينية وضم فصائل اخرى اليها. أي ان منظمة التحرير ضمن تركيبتها الحالية ليست هامة بدرجة كبيرة. وبعد ذلك يقول: «لن نوافق على اية تنازلات على الرغم من الحصار الذي فرض علينا بعد الانتخابات الديمقراطية ولن نتنازل. ولكن ذلك لا يعني اننا نعلن الحرب».

هنية يحذر ايضا من مهاجمة الاردن الذي كشف النقاب عن شبكة تخريبية تابعة لحماس. هو يعرف ان لا احد في العالم العربي تقريبا يصدق الحكايات الاردنية وهو يرسل سكرتير حكومته غازي حمد للرد بصورة حادة على الطيب عبد الرحيم مساعد محمود عباس الذي تبنى الرواية الاردنية «اقوال عبد الرحيم تفتقر للمسؤولية وتمثل مصالح اجنبية غريبة» قال حمد.

خلافا للتصريحات الدبلوماسية في قضايا الساعة تبدو اقواله واضحة وصارخة عندما يتطرق للامور المبدئية. وفقا للتحليل التاريخي يتبين ان «الكيان الصهيوني والمشروع الاحتلالي يمران في حالة تراجع وان عمودهما الفقري في حالة انخراط» ـ يقصد تفكيك الاستيطان والانسحاب من غزة وهو في ذلك يشاطر اليمين الاسرائيلي ومعارض فك الارتباط والانطواء في نفس النظرة.

من الناحية الاخرى «يمر المشروع الفلسطيني العربي ـ الاسلامي في حالة تقدم وتعزيز» حسب قوله ودليله على ذلك مشكلة اللاجئين. 58 سنة مرت منذ حدوث «النكبة» في عام 1948 والاسرائيليون املوا بأن يشيخ الجيل الاول من اللاجئين ويموت وان ينسى الشبان قضيتهم فتختفي المشكلة. وماذا حدث؟ ابناء هؤلاء اللاجئين واحفادهم صنعوا الانتفاضة الاولى فالثانية مؤكدين عدم نسيانهم لاي شيء. وان لم يكن ذلك كافيا فهنية يذكر بأن عرب اسرائيل ايضا (فلسطيني 1948 حسب التسمية الفلسطينية) الذين يصلون الى اكثر من مليون نسمة يواصلون التمسك بحق العودة.

سيكون من الممكن الوقوف على قدرة هنية الدبلوماسية في الايام القادمة ان نجح في التوصل الى تفاهم مع محمود عباس والدول العربية والاسرة الدولية حول صيغة لتحويل الاموال للسلطة بعد تأخير للشهر الثالث على التوالي وتهديد يلوح في الافق باسقاط حكومته والسلطة كلها.

داني روبنشتاين
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/15

اسماعيل هنية

هذه ليست حركة لا ارادية بل غمزة مقصودة

قرار محكمة العدل العليا بصدد قانون المواطنة كرس التفرقة ضد الفلسطينيين والمواطنين العرب في الدولة

■ القاضي ميشال حشين كتب في معرض صياغته لموقف الاغلبية بصدد الحكم الصادر في قضية قانون المواطنة الذي يتيح منع المواطنين العرب من الحقوق التي يتمتع بها اليهود: «ان سن الكنيست في يوم من الايام قانون هجرة يهدف في السياق الى الحفاظ على الاغلبية اليهودية في دولة اسرائيل فسيكون من الممكن مطالبة المحكمة باجراء دراسة عميقة للاعتبار الديمغرافي والمحكمة ستتمكن من مناقشة القضية وهي قادرة على ذلك. الا ان الوضع ليس كذلك في قضيتنا هذه ذلك لاننا لم نطالب بالحث في تلك المسألة». حتى هذه الصياغة الثرثارة ليست بقادرة على ازالة الظل القائم الكبير الذي خيم بالامس فوق رأس المحكمة العليا، ظل افيغدور ليبرمان. هناك شك كبير ان كانت محكمة العدل العليا قادرة على ضمان الحماية من مراحل اخرى من التشريع العنصري للاقلية العربية فيها. «المسألة الديمغرافية» تعود لاحداث صدى مدو على صفحات القرار الذي يجب ان يسجل كنموذج مثالي للتنكر والنفي. صحيح ان القاضية ايلا بروكتشيا قد كتبت حول الاعتبار الديمغرافي باعتبارها جزءا من الاقلية في هيئة المحكمة: حتى ان كان ذلك التهديد لا ينطوي على استبعاد للمصداقية والاعتبار الامني فمن الممكن ان يكون به شيء يؤثر على وزنه وقوته...». (القاضي سليم جبران كتب بنفس الروحية ايضا). ولكن جوهر النفي موجود في اقوال أهرون باراك الذي يصر على الكتابة بان دافع المشرع لتعديل القانون لم يكن قضية «الاغلبية اليهودية». لماذا اصر القاضي باراك على تضمين نفي الدافع الديمغرافي في قراره؟ من الممكن ان يكون ذلك اسهام من رئيس المحكمة في صد الانتقادات المحتملة التي قد توجه الى محكمة العدل العليا. في اوساط الاسرة الدولية الاجنبية من الممكن ان يكون قد سعى لضمان عدم منح القرار اساسا قانونيا للمشرع حتى يواصل تعميق سن قوانين التفرقة العنصرية في المستقبل. ذلك لاننا نعلم ان الذريعة الامنية كانت دائما نوعا من الجبهة التي تقف عندها الاعتبارات الاخرى منذ قيام الدولة وحتى الان. مجرد الجمع بين «امن الدولة» و«الاغلبية اليهودية» هو نتيجة لهذه التقاليد الطويلة التي يمكن ان نراها في القوانين التفصيلية حول ملكية الاراضي. هنا ايضا كان أمن الدولة غطاء لضمان حقوق الاغلبية اليهودية المتميزة. المحكمة العليا لم تعد قادرة على مواصلة ادعاء النقاد. كما أن الجدل الجماهيري حول القانون والدفاع الحماسي عنه خصوصا من قضية «الحفاظ على الاغلبية اليهودية» لا يمكن ان يزولا مع صدور الحكم. الحكم الصادر بالامس يخلط بين «الاغلبية اليهودية» و«امن الدولة» ويضعهما معا تحت القناع الرسمي المسمى «سياسة الهجرة» مع الاستخدام الذي يدعي السذاجة للقوانين الاوروبية المناهضة للهجرة من دول العالم الثالث. لهذا الغرض استخدم حشين مقالة مفصلة عن البروفيسور امنون روبنشتاين وليئاف اورغاد (حقوق الانسان وامن الدولة والاغلبية اليهودية ـ حالات الهجرة من اجل الزواج) ـ الذي نشر في مطلع السنة في صحيفة «المحامين». عنوان المقالة حتى يشير الى العلاقة بين «الامن» و«الاغلبية اليهودية».

القاضي حشين يكتب: «عدا عن ذلك يقف حق الدولة في عدم السماح لمواطني دولة معادية بالدخول اليها ابان الحرب...» ولكن الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة ليسوا «مواطني دولة معادية» وهم ليسوا مواطنين تابعين لاية دولة. هم خاضعون للاحتلال الاسرائيلي طوال عقود ماضية. اضف الى انهم لا يملكون بلادا اخرى. والقاضي حشين عرف جيدا ما الذي يحكم به على الفلسطينيين في المناطق وعلى مواطني الدولة العرب عندما اقترح على الملتمسين ان «يذهبوا الى جنين» خلال مناقشة الالتماس في شهر شباط (فبراير): هو يقترح عليهم ان يقبعوا في المكان المعروض عليهم وان يعيشوا بجانب اليهود القادمين بالافهم المؤلفة من كل الاقطار وان يتكيفوا مع حقيقة ان ثلث المهاجرين اليهود (مليون نسمة) خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة ليسوا يهودا وانهم لا يشكلون خطرا على «الاغلبية اليهودية» لا «لانهم ليسوا جزءا من دولة معادية» وانما لانهم ليسوا جزءا من الشعب الفلسطيني. لا يمكن لاية اقنعة رسمية وشكلية ان تزج القضية الفلسطينية في صيغة «الهجرة الى الدول الاوروبية» المصطنعة او «الهجرة من دولة معادية» (ذلك لانهم ليسوا قادمين من سورية). المسألة تتعلق بحياة مجتمع واحد بعضه يعيش في دولة تفرقة وتمييز والبعض الاخر يعيش تحت الاحتلال الطويل من دون حماية.

العزاء الوحيد الذي يستطيع الانسان النزيه ان يستخلصه من هذا الحكم جاء في الكلمات الذكية التي كتبها القاضي اهرون باراك: «ليست هناك امكانية لاجراء تمييز واضح بين مكانة حقوق الانسان ابان الحرب ومكانتها ابان السلام. خط الحدود بين الارهاب والهدوء دقيق. وهذا قائم في كل مكان بما في ذلك في اسرائيل. ليست هناك امكانية للابقاء عليه لفترة طويلة. علينا أن نتعامل مع حقوق الانسان بجدية سواء ابان الحرب او خلال فترات الهدوء».

وأردف أيضا: «علينا ان نتخلص من الاعتقاد الساذج بأن زوال الارهاب سيعيد عقارب الساعة الى الوراء». من الناحية الاخرى من الذي يستطيع الاحتفاظ بهذه العقيدة الساذجة في حالة هذا الحكم؟

اسحق ليئور
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/15

قرار الاعتراف بقانون المواطنة بحق العرب يعتمد على أسس هشة

قضاة محكمة العدل العليا فضلوا ان تكون اسرائيل دولة يهودية على ان تكون ديمقراطية

■ قرار محكمة العدل العليا، الذي اعترف بشرعية تعديل قانون المواطنة، الذي يحظر منح سكان المناطق المواطنة أو السكن الدائم في اطار لم الشمل، يعتمد على أسس هشة. اتُخذ القرار بأكثرية حرجة لستة قضاة حيال خمسة قضاة ـ قرار الرئيس اهارون باراك المركزي، وفحواه أن زيادة الأمن المتحَدث عنها «ليست معيارية بالقياس الى الزيادة على الضرر الذي يُسبَب لحياة العائلة». ولمساواة الزوج الاسرائيلي. وكما أكدت القاضية بينش: «القانون في تأليفه الحالي، في سعته الشاملة الكاسحة، لا يستطيع الصمود بسبب المس غير المعياري بحق حياة العائلة وبسبب المس بحق المساواة».

من ناحية نظرية القانون الدستوري، وقرار الحكم الذي اتُخذ أمس هو من أسسها الأكثر أهمية، يبدو أن المواقف المبدئية للرئيس باراك خصوصا، التي يؤتى بها في قرار حكم قلته، هي التي تحظى بأكثرية واضحة بين القضاة. وهكذا الأمر فيما يتعلق بتضمين حق حياة العائلة في اطار «حق الكرامة»، الذي يوافق عليه لا خمسة قضاة القلة فقط، بل القاضيان ريفلين وليفي ايضا، من قضاة الأكثرية؛ وهكذا الأمر ايضا فيما يتعلق بالاعتراف بالمساواة كجزء من الحق الدستوري في الكرامة. إن الاستعداد للاعتراف بانسحاب واسع للحق الدستوري في الكرامة اعتُرف به ايضا في قرار محكمة العدل العليا في الاسبوع الماضي في قضية «قانون طال». فحيال حقيقة أن «قانون أساس: كرامة الانسان وحريته» لا يعترف صراحة بالمساواة أو بحق الزواج وكذلك بحرية التعبير كحقوق دستورية، تُرى أهمية بالغة لحقيقة أن محكمة العدل العليا تُفسر بتوسيع «الحق في الكرامة». حيال قرارات الحكم التي صدرت يبدو مُلحا ايضا الاعتراف بحرية التعبير كحق دستوري ـ فوق ـ دستوري، يمكن للمس به أن يفضي الى الاعلان عن بطلان القانون.

يقوم القرار على موافقة الأكثرية والأقلية على أن هدف القانون منع المس بالأمن الذي قد يحدث نتيجة لم الشمل. يرى القاضي حسين الاسباب الأمنية هي الاسباب الوحيدة التي أفضت الى اتخاذ القانون، وهذا ما يعتقده ايضا باراك. يرى حسين، برأي من الأكثرية، القانون «أداة مجدية لمضاءلة الأخطار الأمنية»، ولا يرى الفحص التدقيقي عن سكان المنطقة وسيلة كافية. أما باراك، بمقابلة ذلك، فيرى الاسباب الأمنية التي في أساس القانون «هدفا مناسبا»، لكنه يرى الوسيلة القانونية التي أخذ بها ـ الحظر التام للحصول على المواطنة أو السكن ـ «ثمنا باهظا جدا» رفض كلاهما أن يكون قد قام في أساس القانون هدف ديمغرافي ايضا للحفاظ على الأكثرية اليهودية وتعزيزها. تؤكد القاضية إيلا بروكتشي، بمقابلة ذلك، أنه في نقاشات الكنيست، التي أُجريت قبل اتخاذ القانون، يظهر أن «الموضوع الديمغرافي حام فوق سن القانون طول الوقت، وكان موضوعا رئيسا في نقاشات لجنة الداخلية وحشد الكنيست». وكما تقول، لما كانت الدولة لم تعتمد على الاعتبار السكاني، «فاننا معفون من مقام الاعتبار هذا في الاختبار الدستوري»، ومع ذلك، فان وجوده يجعلها تعتقد أن في هذا ما يكفي «للايحاء» بوزن الاعتبار الأمني وقوته.

لا يمكن أن ننفي امكانية أن الاعتبار السكاني، الذي أشار اليه القاضي جبران ايضا، قد أثر في حسم جزء من القضاة، وان لم يعترفوا بذلك بصراحة. ان هذا الاعتبار، الذي يمكن أن نفترض أنه سيقوم في أساس سن القانون مبدئيا في المستقبل، يُفضي الى تقديم كون الدولة «يهودية» على كونها «ديمقراطية». «قانون الأساس: كرامة الانسان وحريته» يرى الدولة «يهودية وديمقراطية»، وذكرت محكمة العدل العليا في قرار متشعب الأنحاء أنها ستفضل عدم الحسم بين هاتين القيمتين، ما لم يمكن التأليف بينهما. والسؤال هو ما الذي سيكون في المستقبل لحالة ضرورة تفضيل هذه القيمة أو تلك. لن يكون عجبا اذا ما مُنح وزن مع الانتخاب المنتظر لقضاة جدد للمحكمة العليا، على الأقل من قبل الساسة في اللجنة، للتصورات الأساسية للمرشحين في هذه القضية الايديولوجية أو تلك. يبدو أنه في قرار الحكم الذي صدر فضل القضاة على علم عدم الدخول «في هذا الحقل الكهربائي»، لكون الحسم بحسب وزن الاعتبارات الأمنية أسهل وأقل إشكالا.

زئيف سيغال
محلل
(هآرتس) 2006/5/15

الدبلوماسية الهادئة كانت مناسبة جيدة

لا يمكن لاسرائيل التزام الصمت بعد تهديدات الرئيس الايراني

■ في الاسبوع الماضي ثارت عاصفة صغيرة. بعد ان صرح شمعون بيريس من خلال مقابلة أُجريت معه، بأنه اذا كانت ايران تُهدد بتدميرنا، فعليها ان تعرف أننا ايضا نستطيع ان نُدمرها.

وعلى الفور انقلب عليه الجميع وتعالت الاصوات على طريقة: مجنون! لا ينبغي التكلم على هذا النحو. صراعنا مع ايران يجب ان يُدار بالقنوات الدبلوماسية، ليس بصورة علنية، يجب ان نعطي للمجتمع الدولي الفرصة الكافية للعمل والحديث ضد ايران، وذلك لان ايران ايضا تهدد هذا المجتمع الدولي. وبصورة عامة فان النائب لرئيس الوزراء خرج بهذا التصريح عن السياسة التي اتبعها الآخرون بما له علاقة بالمسألة النووية التي سبق وان اتخذتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في الماضي. تذكرت في نفس اللحظة مقالة كنت قد قرأتها قبل عدة ايام وقبل ذلك التصريح، للكاتب المعروف تشارلز كروتهامر، وهو يهودي امريكي من المشاهير المعروفين في الولايات المتحدة. والفكرة المركزية في تلك المقالة كانت: ان الشيء الذي انقذ قدرة الوجود اليهودي كشعب طوال 2000 سنة من الملاحقة والهجرة والقتل، كان عدم تواجد اليهود مع بعضهم، ولانهم كانوا مبعثرين في العالم. فقد اعملوا بهم القتل في الشرق وفي المانيا وفي اوكرانيا ومع ذلك فقد ظل في بقية اجزائه في العالم وخصوصا في اوروبا مع انه كان ملاحقا ومضطهدا، إلا انه وجد الملجأ الحقيقي له في النهاية.

هتلر كان الاول الذي اثبت انه بواسطة اللاسامية الحديثة، والتي تُنفذ بواسطة تكنولوجية حديثة عالية الجودة، بما في ذلك انتاج سلسلة من وسائل الاضطهاد والتعذيب، والبيروقراطية المملة الى جانب غرف الغاز التي عملت بنجاعة وقدرة صناعية جيدة، كان يمكن التغلب على الشرذمة اليهودية في اوروبا بواسطة جمعهم وتركيزهم ومن ثم إبادتهم.

دولة اسرائيل قامت بالاساس لكي لا يعود مثل هذا السلوك مرة ثانية، وفي سنة 2006 فان التجمع اليهودي الكبير هو الموجود حاليا في دولة اسرائيل. وهذا التجمع سيكبر ويزداد سنة بعد اخرى، كلما قام عدد من يهود العالم بالتوجه اليه وزيادته وبالتالي فان الاجزاء الخارجية هي التي ستصبح صغيرة. ولكن، هكذا يؤكد كروتهامر، بأن النظرية التاريخية هي التي تحدد طبيعة التجمع اليهودي الكبير الذي نتحدث عنه والذي قد يتعرض للدمار من قبل الصواريخ النووية الايرانية التي قد تُوجه اليه، وبالتالي، فان اسرائيل كتجمع مركزي لليهود هي التي تُعرض هذا الوجود اليهودي لهذا الخطر.

وبذلك، فان تقديري انه خلال السنوات القليلة القادمة سوف يتم التوصل الى نوع من التكنولوجيا التي تُعرض هذا الوجود اليهودي للخطر. وايران الذرية هي التي تشكل الخطر الاكبر لكثير من الدول في العالم، ولكن يوجد شيئان مركزيان جوهريان تجتمع فيهما اسرائيل، التي هي دولة الشعب اليهودي، مع جميع دول العالم التي تصارع حاليا ضد الوسائل الايرانية والامكانيات الايرانية للحصول على القدرة النووية. الاول، اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تهددها ايران بصورة مباشرة، وعشوائية وواضحة وعلنية، وانها قد تُعرضها للسلاح النووي. ليست الولايات المتحدة، وليست اية بريطانيا، ولا فرنسا او المانيا، وليست اية دولة اخرى مُعرضة للدمار. فقط نحن هنا، اليهود. هكذا كانت الحال في سنوات الثلاثين من القرن الماضي. والثاني، اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي يمكن لقنبلة ذرية واحدة ان تضع نهايتها. والايرانيون يقولون ذلك، وبصورة علنية وفيها شيء من السخرية، ويعرضون منطقهم على النحو الذي يقول: بأن اسرائيل ستُدمر، والعالم الاسلامي سوف يتضرر نسبيا من رد الفعل الاسرائيلي.

فهل يمكن للشعب اليهودي ان يقف صاما اذنيه في مواجهة هذا الكلام العلني، كما فعل في وقت ما امام تهديدات هتلر؟ انا اعتقد ذلك. يجب ان لا نقف في هذا الموقف، ولذلك، وحسب رأيي، فان شمعون بيرس قد صدق في اقواله التي اراد ان يوضح فيها لقادة ايران بأن بلادهم ايضا قد تتعرض للدمار (في الوقت الذي لم يقل فيه كيف ولا على يد من) وان الذين هاجموه ـ حسب رأيي ـ قد اخطأوا في ذلك، لان رأيهم تجانس مع الموقف السياسي الرسمي لاسرائيل الذي يكون ظاهره جميلا وجيدا لكنه لا يتناسب مع المواقف العدائية لأحمدي نجاد. ولذلك، وحتى شهر آب (اغسطس) 2005، في الوقت الذي انتُخب فيه احمدي نجاد رئيسا لايران، فان ايران لم تكن تُعلن هذا التهديد بشكل مباشر وانها قد تقوم بتدمير اسرائيل (كانت حتى ذلك الوقت هي الشيطان الاصغر وانها تُدير الارهاب في العالم ولا اكثر من ذلك)، ولم تتحول اسرائيل على يد ايران الى هدف للتدمير امام العالم إلا بعد ذلك التاريخ. لذلك، فان السياسة الاسرائيلية حتى ذلك الوقت كانت صحيحة وتناسب الوضع السائد ولم تقفز الى معايير كبيرة امام العالم الذي يقف في مواجهة ايران، بل كانت سياستها تتمثل في الدبلوماسية الهادئة وتتجانس مع الموقف العالمي الذي تآلف وتجمع ضد ايران، فحتى ذلك الوقت كان التزام الصمم حالة عادية. ولكن، الوقائع المتغيرة منذ نهاية عام 2005، اصبحت توجب على دولة اسرائيل، حسب رأيي، ان تُعدل من سياستها، وان لا تصم اذنيها اكثر من ذلك. وبكلمات اخرى يجب على اسرائيل ان تبلور لنفسها سياسة ردع شاملة تجاه ايران، بما في ذلك على الصعيد الاعلامي والرسمي وتكون لها مواقف واضحة (ماذا يقولون، من، متى، وكيف) وذلك من خلال مواصلتها الالتزام والتنسيق مع الولايات المتحدة على اعتبارها القوة المركزية الاساسية في الصراع ضد ايران.

عاموس غلبوع
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/5/15

رغم مشكلاتها واتساعها

باستطاعة حكومة اولمرت اتخاذ قرار تاريخي حاسم يرسم الحدود الدائمة بالعودة الى حدود 1967 ونقل المستوطنات كلها وراء الجدار

■ ما زال من السابق لأوانه القرار في ذلك قرارا نهائيا ـ لكن يصعب اليوم أن نرى كيف ستستطيع الحكومة الحالية، مع العناصر التي تعتمد عليها، تنفيذ انسحاب الى «حدود دائمة»، كما تُرسم من تصريحات رئيس الحكومة ايهود اولمرت العامة والغامضة. لكن اليمين المتشدد يملك من الممثلين في الكنيست الحالية أقل مما ملك في السابقات، لكن من جهة اخرى، يصعب أن نقول إن الناخبين قد منحوا أحدا ما سلطة سياسية لا لبس فيها هنا أو هناك. كان الناخب الاسرائيلي في 2006 حائرا في الأساس مترددا بسبب الانقلابات السياسية التي حدثت في غضون زمن قصير في اسرائيل وفي السلطة الفلسطينية، وبسبب محاولة حزب العمل اليائسة أن يعرض برنامجا مخالفا. في وضع غير واضح كهذا بالذات قد تنشأ فرصة تاريخية لظهور زعامة حقيقية.

لهذا يبدو أنه يمكن في غضون ولاية واحدة رسم الحدود الدائمة للدولة بل الافضاء بالتدريج الى انهاء النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي. بيد أن الأمر ممكن، اذا ما أخذنا فقط بتوجه يخالف ذلك الذي يبدو الآن من تصريحات رئيس الحكومة ومن صمت حزب العمل. يجب على هذا التوجه أن يشتمل على العودة الى حدود خطوط وقف اطلاق النار (الخط الاخضر) مع تعديلات طفيفة، يُرغب في أن تكون مقبولة عند الفلسطينيين، على نحو لا يتصل بسؤال من الذي يسيطر على السلطة الفلسطينية. على نحو تناقضي، الاجراء البعيد المدى والرؤية هو القابل للتنفيذ في الشروط القائمة، وفي كل ظرف ممكن في المستقبل. وكل ذلك لأنه في عصر العولمة لن تكون هناك جهة ذات أهمية في العالم، وفي ضمن ذلك العالم العربي، لا تعترف بهذه الحدود أنها مشروعة، على نحو يضطر جميع الفلسطينيين الى قبولها والى التخلي عن مطالب أو أعمال عدائية اخرى.

لكن اجراء كهذا يقتضي، في المرحلة الاولى على الأقل، عددا من الخطوات الأحادية من جانب اسرائيل. فأولا، عليها أن تعلن انه حتى تاريخ معين، نحو نهاية 2009، لن توجد بعدُ قوات عسكرية وشرطية وراء خط الجدار. وستقطع جميع الخدمات التي تمنحها الدولة أو شركات خاصة لنقاط استيطان وراء ذلك الخط، وعليها أن تلتزم أن تُحرك فورا جميع مقاطع الجدار الى الخط الاخضر ـ وهو المسار الذي أجازه ايضا قرار استشاري صدر عن المحكمة الدولية في تموز (يوليو) 2004 وأن تُكمله. وبالاضافة الى ذلك، يجب سن قانون «عودوا أيها الأبناء الى حدودكم»، يضمن سلة استيعاب مناسبة لكل العائدين الى اسرائيل. يجب فعل ذلك في أقرب وقت من اجل منح العائلات والحكومة زمنا للتنظيم. يجب تمكين العائلات العائدة من اختيار مكان سكنها، كل من يبقى بعد التاريخ المضروب في المناطق خارج الحدود سيفعل ذلك صدورا عن رأيه الخاص.

لا يجب التخوف من الكلفة العالية للمشروع. فقد استوعبت اسرائيل في غضون زمن قصير نسبيا أكثر من مليون مهاجر من الاتحاد السوفيتي سابقا. لن يُعاني سكان الضفة صعوبات استيعاب تتصل باللغة، والتكيف الاجتماعي النازف. فمن الناحية القضائية، فان القانون قد اتخذ، ولو كان بفارق صوت واحد، ولكنه ليس قانونيا من الناحية الانسانية الخالصة، وآثاره تتمثل في تمزيق عائلات وكأنه يمزقها بحربة حادة، وضرر كبير تحت اسم القانون وضرر بحقوق الانسان وحق المواطنة الأساسي، الذي سيسبب الأذى للرجال والاولاد والنساء، وجميعهم اسرائيليون بكل شيء وحسب القانون.

كل قرار لا يصمد أمام الناحية الانسانية، لا يختلف أبدا عن قرار يتنازل الناس بسببه عن انسانيتهم. ومن الناحية الواقعية فان هذا القانون يُضاف الى سلسلة القوانين الجائرة والتي تُبعد دولة اسرائيل سنوات ضوئية عن المبادىء الأساسية التي أُعلن عنها في وثيقة اعلان الدولة، من دولة مستنيرة الى دولة مظلمة تلاحق الغرباء والأقليات، توجد فيها الانتقائية وعمليات اصطياد البشر. وقرار العليا يثبت الى حد كبير الادعاء بأن قضاة اسرائيل ابتعدوا كثيرا عن حكمة الانسان عند «سليمان الحكيم». كذلك، فان امتحان ذلك القانون كان يقف على فارق صوت واحد، ولكن انتصار العدل يكون بانتصار الصوت الانساني، فهناك يغوص نصل القانون حتى أعماق بطن الأم البيولوجية، وهذا النصل الذي استله القضاة يوم أمس، كما حذر القاضي اهارون باراك ـ سوف يقطع حتى نصل الى الجنين نفسه.

انتصار وخسارة

تحدث القضاة في المحكمة العليا عن العملة ذات الوجهين: انه مقابل الأذى والضرر الذي سيلحق بالعائلات المختلطة، التي سيتم الفصل بينها بسبب هذا القانون، فانه يوجد في الوجه الآخر حق دولة اسرائيل بمحاربة الارهاب بكل الطرق والوسائل، وأن «المعايير» التي بُني عليها القانون ليست وحيدة وسهلة. فقانون «قياسي» يجب أن يرتكز على الحقائق وليس على الاحصائيات. ممثلة الحكومة عرضت احصائية قالت فيها أن 26 من بين 146 شخصا نفذوا عمليات ارهابية كانوا يحملون بطاقات الهوية الزرقاء، ولكن هذا الادعاء يؤكد أن هؤلاء الـ26 كانوا من عائلات مختلطة ما بين اسرائيليين وزوجات من المناطق الفلسطينية. وعملية مساواة تفسيرية، تقول بأنه اذا كان الخطر لا ينبع من العائلات القائمة حاليا، فإنه قد يأتي من هذه العائلات مستقبلا، فان هذا يعتبر قياسا اشكاليا، حيث أن القضاة اقتنعوا بذلك ووافقوا على تفسير كهذا. وكذلك، فان «للقياسية» اختبارات اخرى، أولها الامتناع عن العقوبة الجماعية، أي عدم معاقبة عائلات سبق لها وأن تزوجت بموجب القانون ودون تجاوزات، وهي تُعاقب الآن لأن بعض أفراد عائلات اخرى ارتكبوا مخالفات قانونية، وأنهم سيدفعون ثمن هذا القانون الجديد، وهذا يعني أن الدولة قد انتصرت الآن بفضل الأرقام، ولكنها خسرت بالعدل.

يستحق التعديل

تسعة اشهر من الحمل أعطت المحكمة العليا للدولة لكي تلد ترتيبا قانونيا بديلا. فبعد أن وضع المستشار القضائي للدولة لنفسه أهدافا مركزية تتمثل في الدفاع عن حقوق الضعفاء والأقليات والفقراء، وكذلك الدفع الى الأمام بالتشريع والقوانين التي بفضلها سيتم منع «اعمال الترقيع»، فان المستشار مزوز يستطيع بفضل رؤيته الليبرالية الجيدة، التي أدخلها على العمل الذي قام به حتى الآن، أن يأخذ دوره في هذا الموضوع ويُدخله في نطاق عمله.

ياعيل غبيرتس
كاتبة في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/5/15

مصادقة المحكمة العليا على قانون يمنع المواطنين العرب في اسرائيل من الزواج والاقامة مع زوجات عربيات من الضفة والقطاع يرتكز على التمييز

■ القرار الذي اتخذته المحكمة العليا والذي صادق